16 February 2021
Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 15 كانون الثاني/يناير 2021 موجهتان إلى الأمين العام
ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة 13 كانون الثاني/يناير 2021 الصادرة عن رئيس
كولومبيا، إيفان دوكيه ماركيز، والتي تشير فيها إلى المهام المضافة إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق
في كولومبيا (انظر المرفق).

(توقيع) غييرمو فيرنانديز دي سوتو

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 15 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

بوغوتا، 13 كانون الثاني/يناير 2021

يشرفني أن أكتب إليكم فيما يتعلق بالمهام المضافة إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره 2366 (2017) المؤرخ 10 تموز/يوليه 2017.

فالولاية الراهنة ينصب فيها التركيز على التحقق من تنفيذ البندين 2-3 و 3-4 من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي وقّعه الدولة الكولومبية مع الجماعة المسلحة المنظمة السابقة، القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بشأن إعادة الإدماج على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والأمن الشخصي والجماعي، وتدابير الحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات الاجتماعية.

وبناءً على ذلك، ووفقاً للفقرة 3 من القرار 2545 (2020) المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2020، التي يشير فيها مجلس الأمن "إلى أن الاتفاق النهائي يتوخى أن تضطلع بعثة التحقق بدور في التحقق من الامتثال للأحكام الصادرة عن جهاز القضاء الخاص من أجل السلام"، تطلب حكومة كولومبيا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعد أن أجرت المشاورات المقابلة لذلك مع المؤسسات المعنية، إضافة مهام إلى ولاية بعثة التحقق في كولومبيا لكي يتسنى لها دعم محكمة السلام التابعة لجهاز القضاء الخاص من أجل السلام في مهمة التحقق من أي "أحكام تصالحية" (*sanciones propias*) تصدرها.

وسيسعى هذا التحقق من الامتثال إلى تحديد '1' ما إذا كان المحكوم عليهم يقضون العقوبات الموقّعة عليهم كاملةً؛ و '2' ما إذا كانت السلطات الوطنية والمحلية تهيئ الظروف اللازمة لاستيفاء المقترضات التي حددها جهاز القضاء الخاص من أجل السلام في العقوبات الموقّعة، بما ينسجم مع تنفيذ العناصر الأخرى من الاتفاق والتدابير التنظيمية والتشريعية التي تجعله نافذاً، ويحافظ على الطابع المتكامل لذلك التنفيذ.

وستُطلع بعثة التحقق، في مجالات اختصاصها، جهاز القضاء الخاص من أجل السلام على المعلومات المناسبة، التي ينبغي أن تكون ذات صلة بالعقوبات الفردية والمسار العام لقضائها كاملةً، مع تحديد مدى ارتباطها بشروط الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وعدم التكرار. وينبغي أن تبين المعلومات التي تقدمها بعثة التحقق إلى جهاز القضاء الخاص من أجل السلام مدى التقدم المحرز أو عدم إحرازه فيما يتعلق بمختلف عناصر العقوبات الموقّعة، ولكنها ينبغي ألا تتضمن أي تقييم لقرارات جهاز القضاء الخاص من الناحية القانونية أو من ناحية التوافق مع المعايير الدولية. ويمكن أيضاً تبادل هذه المعلومات مع السلطات الأخرى، حيثما تعلق الأمر باختصاصها.

وستضطلع البعثة بدور مستقل تماماً يتمثل في تقديم الدعم إلى الدائرة الابتدائية لمحكمة السلام بطلب من هذه الأخيرة، على أن يجري تنسيق هذا الدور مع الكيانات الوطنية والمحلية التي يكون بوسعها أن تساعد البعثة في مجالي الرصد والتحقق المعنيين، وفقاً للقانون. ولتحقيق هذه الغاية، ستُسند مهمة التنسيق لمكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، الذي سيعمل مع وزارة الدفاع الوطني في القضايا المتعلقة بأفراد

قوات الأمن؛ وستتولى وكالة مسؤولة عن تقديم الدعم لمحكمة السلام بطلب من هذه الأخيرة رصد تلك القضايا، وفقاً للتدابير التنظيمية والتشريعية ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 1957 لعام 2019.

وسيمثل الدعم الحاسم المقدم من الأمم المتحدة لكولومبيا أمراً لا غنى عنه لضمان أن يستمر التنفيذ في الأقاليم على النحو المتفق عليه بين الطرفين وأن يُكَلَّل بالنجاح.

وستبدأ المهام الإضافية التي ستؤديها بعثة التحقق بموجب الولاية الموسعة، والمطلوبة في هذه الرسالة، في اليوم الذي يصدر فيه جهاز القضاء الخاص من أجل السلام حكمه التصالحي الأول. ويجوز تمديد هذه الولاية عند الاقتضاء وبما يتماشى مع مدة العقوبات. ويجدر بالإشارة أن حزب قوة الشعب الثورية البديلة قد أعرب للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، عن موافقته على الشروط الواردة في هذه الرسالة.

وباسم بلدي، أعتنم هذه الفرصة لأعرب من جديد لأعضاء مجلس الأمن وللأمين العام للأمم المتحدة عن امتنان خاص لدعمهم المتواصل لعملية تحقيق الاستقرار وبناء السلام بقيادة الحكومة.

(توقيع) إيفان دوكيه ماركيز

رئيس جمهورية كولومبيا